دور سلاسل القيمة العالمية في تعزيز التنويع الاقتصادي على ضوء استراتيجية China-Plus-One

The role of global value chains in promoting economic diversification in light of the China-Plus-One strategy

د. يسعد عبد الرحمن[1] / جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم. (الجزائر)،
abderrahmane.yessad@univ-mosta.dz

د. مكاوي محمد الأمين/ جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم. (الجزائر)،
mohamedamine.mekaoui*@univ-mosta.dz*

د. ولد علي لطيفة / جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم. (الجزائر)،
latifa.ouldali.etu@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/03 تاريخ القبول: 2021/06/15 تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى ابراز دور التنويع الاقتصادي من خلال الاعتماد على سلاسل القيمة العالمية في توسيع الدورة الاقتصادية وإدامتها، وتطبيق الشركات العابرة للقوميات للنموذج الصيني واستراتيجية China-Plus-One. مستعملين المنهج الوصفي التحليلي.

تطرقت الدراسة إلى دور سلاسل القيمة العالمية في دعم نظريات التنويع الاقتصادي وزيادة معدلات النمو وتحقيق المساوات في توزيع الدخل من خلال تحقيق تعادل في أسعار عوامل الانتاج مثل أجور العمال والتكنولوجيا المستعملة في البلدان التي تتميز بجاذبية أعلى خاصة في البلدان الآسيوية.

الكلمات المفتاحية : تنويع الاقتصادي، مؤشر التنويع، نمو اقتصادي، سلاسل القيمة العالمية، استراتيجية China-Plus-One.

تصنيف JEL : A 13، B27، F44 .

Abstract:

This study aims to highlight the role of economic diversification by relying on global value chains in expanding and sustaining the economic cycle, and the application of the Chinese model and the strategy of China-Plus-One by transnational companies. Using the descriptive analytical method.

The study examined the role of global value chains in supporting theories of economic diversification, increasing growth rates and achieving equality in income distribution by achieving parity in the prices of production factors such as workers' wages and technology used in countries that are characterized by a higher attractiveness, especially in Asian countries.

Keywords: economic diversification, diversification index, economic growth, global value chains, China-Plus-One strategy.

JEL classification: A 13, B27, F44.

[1] المؤلف المرسل: يسعد عبد الرحمن الإيميل: abderrahmane.yessad@univ-mosta.dz

I - تمهيد :

تأثر المحيط الاقتصادي في الآونة الأخيرة بالعديد من الاضطرابات على غرار جائحة كورونا "كوفيد 19" وتداعياتها على النمو الاقتصادي العالمي مثل الانخفاض الحاد في أسعار بعض السلع على حساب أسعار سلع اخرى. لاسيما اخفاض أسعار المحروقات وارتفاع أسعار المنتجات الدوائية نتيجة اختلال في عاملي العرض والطلب الدوليين، لذلك اضطلعت العديد من الدول إلى تنويع سلاسل القيمة العالمية على مستوى الانتاج أو التجارة وبشكل أخص سلاسل التوريد. كما أدى الوباء إلى تكثيف المخاوف بشأن الاعتماد المفرط على موردي السلع والمواد الخام، مما شجع العديد من الشركات والحكومات على تبني روابط تجارية أكثر مرونة وتنوعًا.

كما شجعت جائحة كورونا كوفيد COVID-19 العديد من الشركات على تبني استراتيجية التنويع لإيجاد سلاسل انتاج بديلة. وعلى سبيل المثال، بدأت أكبر شركات لتصنيع المكيفات الهوائية في الهند في إنتاج المحركات في الهند لتقليل اعتمادها على الصين؛ ويقوم مصنعو مكونات السيارات الهنود أيضًا ببناء القاعدة للانتقال من الصين، وتغيير الاعتماد على البائعين المحليين لبعض المكونات؛ وينطبق الشيء نفسه على شركات الأدوية. ووافقت الدول التي تشعر بالقلق إزاء الاضطرابات التجارية المرتبطة بفيروس كورونا والمخاوف من انعدام الأمن الغذائي على وضع ترتيبات خاصة على الحدود والمراكز الجمركية من أجل تسهيل حركة الإمدادات الغذائية والطبية الأساسية.

ومن جهة أخرى، رغم استثمار العديد من الشركات الغربية في الصين، لدواعي انخفاض تكاليف الإنتاج والسوق الاستهلاكية المحلية الهائلة. لكن الميزة التنافسية تضاءلت في السنوات الأخيرة، وظهرت تحديات الأخرى. نتيجة لذلك، تتطلع العديد من الشركات إلى استغلال الفرص المتاحة في الأسواق الآسيوية النامية الأخرى، من أجل ترشيد التكاليف وتقليل الاعتماد المفرط على الصين(**Witchell, 2013**) . علاوة على ذلك، تعتمد الشركات والبلدان في جميع أنحاء العالم على التنويع الاقتصادي بشكل متزايد بتطبيق استراتيجية " China-Plus-One "، لتعزيز القدرة الإنتاجية الوطنية أو الإقليمية في المستقبل .

I.2- إشكالية البحث : تتمحور اشكالية الورقة البحثية حول السؤال التالي: ماهي أهمية تنويع سلاسل القيمة العالمية على ضوء استراتيجية China-Plus-One ؟.

I.3. - أهداف البحث : تهدف هذه الدراسة إلى ابراز دور التنويع الاقتصادي من خلال الاعتماد على سلاسل القيمة العالمية في توسيع الدورة الاقتصادية، مستعملين المنهج الوصفي التحليلي في تطبيق الشركات للنموذج الصيني واستراتيجية China-Plus-One.

I.4 - الدراسات السابقة:

- دراسة عميرة أيمن (2018) "التجارب الحديثة لاستراتيجيات التنويع الاقتصادي في الدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية" يتناول الباحث جهود التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الستة والتطلعات المستقبلية، ويطبق الباحث المنهج التحليلي لدارسة توجهات التنويع الاقتصادي الممكنة في المستقبل من واقع خطط التنمية الحالية والرؤى الوطنية الصادرة عن حكومات مجلس التعاون الخليجي.

وتوصل الباحث إلى أن دول الخليج استخدمت فوائضها الضخمة لتمويل المشروعات الكبيرة بهدف تنويع اقتصاداتها واستحداث مجالات إضافية للنمو، نتيجة ذلك زادت مساهمة القطاع غير النفطي في النمو في الأعوام الأخيرة، وبات التنويع الاقتصادي يشكل المحرك الرئيس للنمو في معظم هذه الدول مستخدمة "التنويع الأفقي "بعيدا عن قطاعي النفط والغاز، السبب الرئيس المشترك وراء الإنفاق الرأسمالي الكبير في دول مجلس التعاون الخليجي، وتتمثل هذه العملية في الاستثمار في البتروكيماويات وغيرها من الصناعات .(أيمن، 2018).

- دراسة أسماء بللعما ، و دحمان بن عبد الفتاح . (2018)" استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية "، من خلال التركيز على جملة من المؤشرات المعتمدة في هذا المجال، وكذا البحث في طبيعة مشاكل ومحددات تنويع الاقتصاد الجزائري، وصولاً إلى محاولة صياغة استراتيجية لتنويع موارد ومداخيل الاقتصاد الوطني. حيث خلصت الدراسة إلى أن مسألة التنويع الاقتصادي في الجزائر تبقى مرهونة بتجاوز التحديات التي تقف أمام تنويع الاقتصاد، من خلال تبني استراتيجية بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي بالجزائر، تضمن التخلص من التبعية للموارد النفطية. (بللعما و بن عبد الفتاح ، 2018).

- دراسة سلايمية، بوزيد و بن زيرية (2020) من خلال ابراز النموذج الصيني على الصعيد الاقتصادي من بين التجارب الفريدة والمتميزة عالميا، التي تركت بصمتها في المشهد العالمي، تظهر الدراسة توسع الصين اقتصاديا وتجاريا وتأثيرها الإيجابي على النمو الاقتصادي العالمي. وبناء على ذلك سعت الدراسة الوصفية التحليلية إلى توضيح تأثير الاقتصاد الصيني على سوق النفط، باعتبار أن الصين هي اكبر مستورد للنفط في العالم، وأن أي تباطؤ أو نمو لهذا الاقتصاد ستكون له انعكاساته على أسعار النفط. هذا وتدور مشكلة البحث حول طبيعة العلاقة بين نمو الاقتصاد الصيني وبين تذبذب أسعار النفط، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة تبادلية مزدوجة بين التطور الاقتصادي الصيني الذي يولد طلبا صينيا متزايدا على النفط الخام ومنتجاته، وبين تغير أسعار النفط العالمية من جهة، وانعكاسات ذلك على الاقتصاديات النفطية العربية من جهة ثانية. (سلايمية ، بوزيد ، و بن زيرية، 2020).

II- التنويع الاقتصادي وسلاسل القيمة العالمية.

II- 1- مفهوم التنويع الاقتصادي: يشير مصطلح التنويع الاقتصادي إلى توسع شركة أو دولة في خطوط انتاجها. قد يكون التنويع مرتبطًا عندما تتوسع الشركة في خطوط إنتاج مماثلة. أو تنويع غير مرتبط عندما تكون المنتجات مختلفة تمامًا عن بعضها البعض، على سبيل المثال شركة تصنيع الأغذية تتوسع لتصنع الأحذية أيضًا. قد ينشأ التنويع لعدة أسباب منها: الاستفادة من أوجه التكامل في الإنتاج والتكنولوجيا الحالية ؛ لاستغلال اقتصاديات الحجم ؛ لتقليل التعرض للمخاطر ؛ لتحقيق الاستقرار في الأرباح والتغلب على ظروف العمل الدورية ؛ إلخ. هناك أدلة متزايدة على أن التنويع المرتبط قد يكون أكثر ربحية من التنويع غير مرتبط .(Mauricio & Félix J. , 2015)

وصف التقرير الإقليمي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) الموجه لدول مجلس التعاون الخليجي بأن التنويع لاقتصادي: " يعني تقليل الاعتماد الكبير على قطاع النفط من خلال تطوير الاقتصاد غير النفطي والصادرات غير النفطية ومصادر الإيرادات غير النفطية. كما يعني، بالتطبيق،

تقليص الدور الريادي للقطاع العام من خلال تعزيز معدل نمو القطاع الخاص " (محمد عمر و علم الدين ، 2018).

كما يعمل التنويع الاقتصادي على الحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جدا وذلك بتوزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد. (الشارف بن عطية و حاكمي ، 2018، صفحة 324)

وبصفة عامة يراد بالتنويع الاقتصادي الرغبة في تحصيل أكبر عدد من مصادر الدخل الرئيسة للبلد، والتي من شانها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك من خلال محاولة رفع القدرات الإنتاجية في مختلف القطاعات دون أن يقتضي الأمر إلى تلك القطاعات ذات الميزة التنافسية عالية، وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكن أن تحل محل المورد الوحيد .

II -2- أهداف استراتيجية التنويع الاقتصادي: يهدف التنويع الاقتصادي على المستوى الكلي إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وخلق فرص جديدة للعمل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة عوضا عن الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد. ويشمل التنويع الاقتصادي مجالات عدة، منها : (محمد عمر و علم الدين ، 2018، صفحة 39).

-**تنويع المنتجات:** إنتاج سلع جديدة، أو مزيج أكبر من المنتجات الموجودة.

- **تنويع مصادر الإيرادات** : التنويع في مصادر الموازنة العامة والبحث على الأسواق الخارجية (الشركاء التجاريون).

- **الجانب المالي:** إحدى السياسات في ادارة المخاطر، أي توزيع الاموال المستثمرة في محفظة استثمارية على أكثر من أداة استثمار، كالأسهم والسندات وصناديق الاستثمار، والنقد، والمعادن، والسلع الأساسية.

- **إحلال الواردات:** التنويع الاقتصادي لا يخص قطاع الصادرات فقط. بحيث يعتبر تنويع التصدير جزء من مفهوم التنوع الاقتصادي وجزء أساسي من تنويع هياكل الإنتاج. من هذا المنطلق، التنويع لا يعني بالضرورة زيادة الصادرات فحسب بل يمكن أن يتضمن أيضا إحلال الواردات .

II -3- مؤشر التنويع الاقتصادي: من بين مؤشرات التنوع الاقتصادي مؤشر هرفندال – هيرشمان، حيث كلما كان السوق أقرب من احتكار القلة كلما زاد تركيز السوق(وقلت منافسته)، وكلما اقترب مؤشر هرفندال هيرشمان من الصفر يشير إلى المنافسة الكاملة، وتعتبر وزارة العدل الأمريكية السوق تنافسي إذا كان مؤشر هرفندال هيرشمان أقل من 1,500 ، وتعتبر السوق متوسط التركيز إذا كان مؤشر هرفندال هيرشمان ما بين 1,500 و 2.500 ، وما زيد عن 2,500 يعتبر سوق شديد التركيز، وكقاعدة عامة، فإن عمليات الاندماج التي تزيد من مؤشر هرفندال هيرشمان أكثر من 200 نقطة في الأسواق شديدة التركيز تثير مخاوف مكافحة الاحتكار. (ناصر، 2017).

وتعتمد منهجية صندوق النقد الدولي لقياس التنويع الاقتصادي وتحديد مصادره، استنادا لمؤشرين فرعيين أساسيين وهما: التنويع الموسع للصادرات (**Extensive export diversification**) والتنويع المكثف للصادرات" (**Intensive export diversification**). يعكس المؤشر الأول الزيادة في عدد منتجات التصدير أو في عدد الشركاء التجاريين، أما التنويع المكثف للصادرات فهو يرصد تطور حصص صادرات المنتجات أو الشركاء التجاريين. وكلما كانت قيمة هذه المؤشرات منخفضة كلما دل ذلك على تنويع أعلى. ويعتبر بلد أقل تنوعا عندما تكون عائدات صادراته ترتكز على عدد قليل من القطاعات أو عدد محدود من الشركاء التجاريين. (العباس و أبو شماله، 2019، صفحة 55).

II -4- سلاسل القيمة العالمية: يعتبر موضوع سلاسل القيمة العالمية من أجندة التجارة الدولية التي تخص تدويل أنشطة الشركات (خاصة عمليات التصنيع). وتعني استثمار الشركة في صناعات مختلفة ومناطق مختلفة من العالم على نطاق غير مسبوق من السرعة. كما تشارك في سلسلة القيمة التي تعني ممارسة مجموعة من الأنشطة المترابطة في الدورة الإنتاجية من البحث والتطوير والتصميم والتصنيع إلى مرحلة التوزيع النهائي وما بعده - والتي تتضمن خلق القيمة عبر مجموعة هذه الأنشطة.**(UNTED, 2013)**.

كما بدأ استخدام مصطلح سلسلة القيمة من قبل الممارسين والأكاديميين والمنظمات الدولية للإشارة إلى التجزئة المتزايدة في إنتاج السلع والخدمات مع خلق القيمة المضافة في مختلف البلدان في الدورة الإنتاجية. مدفوعة بالتقدم في مجالات مثل إدارة سلاسل التوريد والنقل والتقنيات وتحرير التجارة والاستثمار وخفض تكاليف المعاملات، وتبنت العديد من الشركات استراتيجيات إنشاء سلاسل الإنتاج الدولية، حيث تؤدي استراتيجيات خفض التكلفة إلى إنتاج سلع في كثير من الأحيان بمدخلات من عدة بلدان بكميات غير مسبوقة.

ومن جهة أخرى يعرف البنك الدولي سلسلة القيمة العالمية على أنها: نمط إنتاج متوزع على عدد من البلدان و تتخصص كل شركة في نشاط معين ولا تنتج السلع كلها. (البنك الدولي، 2020).

الشكل رقم (01): مثال على سلسلة القيمة العالمية.

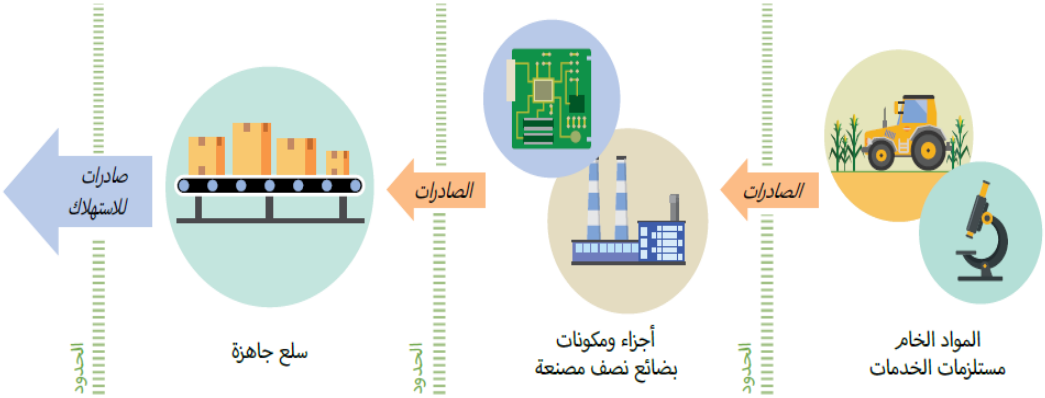

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (البنك الدولي، 2020).

II -5- المكاسب الاقتصادية من سلاسل القيمة العالمية:

تعزز سلاسل القيمة العالمية نشر التكنولوجيا بين الشركات و الزيادة من فرص الحصول على رأس المال والمدخلات على طول السلسلة. ففي إثيوبيا على سبيل المثال، إنتاجية الشركات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية أعلى من ضعف إنتاجية الشركات المماثلة التي تشارك في التجارة التقليدية، وتشير التقديرات إلى أن ارتفاع المشاركة في سلاسل القيمة العالمية يمكن أن يعزز النمو، ويخلق فرص عمل أفضل، وتحد من الفقر شريطة أن تقوم البلدان النامية بإصلاح سياساتها وتتبع سياسات أكثر انفتاحا. (oxford business group, 2020).

تنشأ هذه المكاسب نتيجة لتجزئة إنتاج السلعة بين عدد من البلدان ونمو الروابط فيما بين الشركات. وتبدأت الأجزاء والمكونات تعبر العالم في خطوط متقاطعة حيث تبحث الشركات عن الكفاءات التي ترفع الإنتاجية والدخل في البلدان التي تصبح جزءا لا يتجزأ من سلاسل القيمة العالمية مثل بنغلاديش والصين وفيتنام، وغيرها. مما أدى إلى انخفاض في معدلات الفقر بهذه البلدان على وجه التحديد.

كما شهدت سلاسل القيمة العالمية أكبر تحول منذ التسعينيات من خلال دمج الصين وأوروبا الشرقية في الاقتصاد العالمي وعقد اتفاقيات التجارة المتبادلة، مثل اتفاقية جولة أوروغواي واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا). (البنك الدولي، 2020).

و من جهة أخرى تشير التقديرات الاقتصادية إلى أن ارتفاع المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بنسبة 1% يزيد من نصيب الفرد من الدخل بأكثر من 1 نقطة مئوية. وتأتي أكبر طفرة في النمو عادة عندما تنتقل البلدان من تصدير السلع الأولية إلى تصدير منتجات صناعية أساسية (مثل الملابس مستخدمة مستلزمات مستوردة (مثل المنسوجات) .كما حدث في بنغلاديش وكمبوديا وفيتنام. (البنك الدولي، 2020).

ومن جهة أخرى، توفر سلاسل القيمة العالمية أيضا وظائف أفضل، لكن العلاقة مع عملية التشغيل تتسم بالتعقيد. فالشركات في سلاسل القيمة العالمية في العادة أكثر إنتاجية وكثافة في رأس المال من غيرها من الشركات (لا سيما غير التجارية)، وبالتالي فإن إنتاجها أقل كثافة من حيث فرص العمل. ومع ذلك، تؤدي الإنتاجية المعززة تلك إلى زيادة في إنتاج الشركة وبالتالي إلى زيادة في فرص العمل بالشركات، كما ترتبط سلاسل القيمة العالمية بالتحول الهيكلي حيث تؤدي إلى تحويل الاستثمار في أنشطة أقل إنتاجية إلى أنشطة تصنيع وخدمات أكثر إنتاجية.

وحسب دراسة قم بها البنك الدولي المبينة في الشكل رقم (02) تعزز سلاسل القيمة العالمية نمو الدخل والتشغيل، وترتبط المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بالحد من الفقر والتجارة من خلال النمو. ولأن المكاسب في النمو الاقتصادي المتأتية من سلاسل القيمة العالمية تكون أكبر عادة من مكاسب التجارة في المنتجات النهائية، ففي المكسيك وفيتنام، على سبيل المثال، شهدت المناطق التي سجلت مشاركة مكثفة في سلاسل القيمة العالمية تراجعا أكبر في مستويات الفقر.

الشكل: رقم (02): المساهمة النسبية لفروع سلاسل القيمة العالمية في نصيب الفرد.

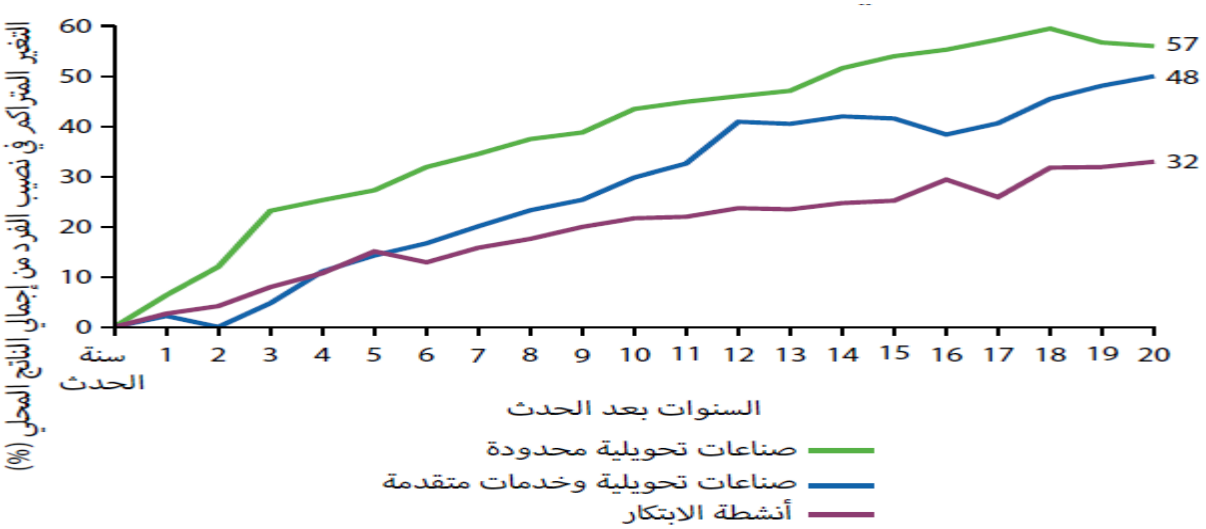

المصدر: (البنك الدولي، 2020).

نلاحظ في الشكل رقم (02) أن نسبة التغير المتراكم في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي كان في تزايد بداية من سنة 2000 إلى 2020 محققا 57 % في سنة 2020 الصناعات التحويلية المحدودة بينما حققت الصناعات التحويلية المتقدمة نسبة 48 % في سنة 2020 وتبقى أنشطة الابتكار في المستوى الثالث بنسبة 32 % من نفس السنة.

III-: النموذج الصيني وسلاسل القيمة العالمية.

III -1- النموذج الصيني: تُعَدُّ التجربة الصينية من النماذج الدولية المميزة والفريدة من نوعها في سلاسل القيمة العالمية، وذلك بفضل المعجزة الاقتصادية التي تم تحقيقها في وقت قصير، حيث بلغ معدل النمو الناتج المحلي الاجمالي 14.2 في سنة 2007 وهو المعدل الأعلى في تاريخ الاقتصاد الصيني و نجح الاقتصاد الصيني في أن يصبح ثاني أكبر اقتصاد عالمي بعد اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية بناتج محلي إجمالي بلغ حوالي 10.35 تريليون دولار أمريكي في عام 2014 وفقًا لإحصائيات البنك الدولي، كما تُعَدُّ الصين أسرع اقتصاد نامٍ خلال الثلاثين سنة الماضية بمعدل نمو سنوي تخطى 10% ولكنه تقلص خلال السنين الأخيرة ليبلغ حوالي 6.1% في سنة 2019 كما هو مبين في الشكل رقم (03)مع تكهنات باستمرار التراجع في النمو خلال السنوات القادمة ليعكس الوضع الحقيقي للاقتصاد الصيني.

يتم تصنيف الصين ضمن الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل وفقًا للبنك الدولي، حيث أصدرت مصلحة الدولة الصينية للإحصاء بيانات بشأن الأداء الاقتصادي الوطني لعام 2019. ووفقا للحسابات الأولية، فإن الناتج المحلي الإجمالي الصيني لعام 2019 بلغ 99086.5 مليار يوان، أي ما يعادل تقريبا 100 تريليون يوان، ليحتل بذلك المرتبة الثانية عالميا، بزيادة سنوية تبلغ 6.1%، وهو ما حقق الهدف المخطط له لزيادة معدلها من 6 إلى 6.5%. تم تحويلها بمتوسط سعر الصرف، ليبلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد 10276 دولار أمريكي، ويتجاوز 10 ألف دولار أمريكي للمرة الأولى.

بداية من عام 2019، وبالرغم من الوضع المعقد المتمثل في ارتفاع المخاطر والتحديات في الداخل والخارج، إلا أن التطور عالي الجودة للاقتصاد الصيني يتقدم بثبات، وتم تحقيق الأهداف والمهام الرئيسية المخطط لها بشكل أفضل. وإن اتجاه الاقتصادي الصيني إلى الاستقرار والتحسن طويل الأجل في المستقبل لم يتغير. هذا الاتجاه هو انعكاس للواقع واتجاه مستقبلي على حد سواء، ولديه أساس متين ودعم ثابت (CGTN, 2020).

تجاوز نصيب الفرد الصيني من الناتج المحلي الإجمالي 10 ألف دولار أمريكي، كان له أهمية كبيرة لكل من الصين والعالم. كما تقدم الصين مساهمات أكبر للنمو المطرد والمستقر للاقتصاد العالمي. في السنوات الأخيرة، جلبت الصين زخما كبيرا لتنمية العالم اعتمادا على سوق محلية قوية ومن خلال سلاسل القيمة العالمية. فوفقا للتقديرات، ابتداء من عام 2005، بلغ متوسط معدل مساهمة الصين السنوية في النمو الاقتصادي العالمي 31.9%، وبداية من عام 2011، حافظت الصين على نسبة مساهمة تتجاوز 30%، وأصبحت أكبر مساهم في النمو الاقتصادي العالمي لمدة 14 سنة متتالية (CGTN, 2020) .

الشكل رقم(03) :تطور معدلات إجمال الناتج المحلي الاجمالي.

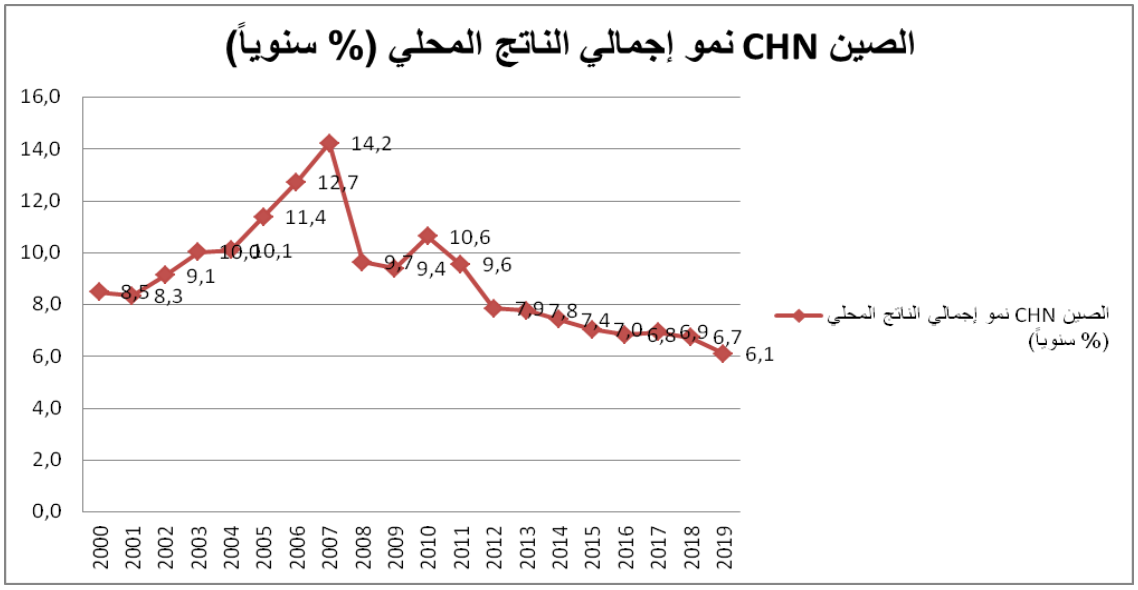

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي (البنك الدولي، 2021).

III -2- استراتيجية تنويع السلاسل القيمة العالمية في الصينية: تشكلت السياسات الاقتصادية الصينية إلى حد كبير من خلال الإصلاحات التي بدأها دينغ شياو بينغ في السبعينيات. حيث عززت هذه الإصلاحات بتحرير السوق والتركيز على التنويع الاقتصادي في جذب التكنولوجيا وتنويع السلاسل القيمة العالمية في البلاد. كما ركز **Deng Xiaoping** أيضًا على تدرج الصين في سلم التكنولوجيا ورفع قدراتها التصنيعية لتصبح في نهاية المطاف الشركة المصنعة للمنتجات عالية التقنية وأكبر مزود للخدمة التكنولوجية في العالم. **(Nellan, 2010)**.

وكأمثلة على ذلك، طورت الصين الشركات الخاصة بالإطارات المطاطية والصمامات الثنائية الباعثة للضوء **(LED)** والمثبتات. وكشفت أن الصناعات تعتمد في الغالب على تقنيات متوسطة المستوى وأن الصين

بشكل عام في منتصف سلسلة القيمة العالمية مع ميزتها النسبية في تكلفة العمالة مقابل شركائها التجاريين المتقدمين. كما كشفت الدراسات حول الإطارات المطاطية ومصابيح **LED** والمثبتات، أن سلاسل القيمة العالمية كانت في الأساس نتاجًا لاستراتيجيات خفض التكلفة للشركات متعددة الجنسيات لنقل عمليات الإنتاج إليها من مختلف البلدان، بهدف زيادة إنتاجيتها بأقل تكلفة، وبالتالي الحفاظ على قدرتها التنافسية في الصناعة المستهدفة.

يستفيد شركاء الصين التجاريون من مشاركة الصين في سلاسل القيمة العالمية. على سبيل المثال، الاستفادة من زيادة إنتاج وتصدير الإطارات في الصين من موردي المطاط الطبيعي من بلدان اقتصادات أخرى مثل كمبوديا وإندونيسيا وماليزيا وميانمار وتايلاند وفيتنام؛ وموردي المطاط الصناعي من بلجيكا وكندا وفرنسا وألمانيا واليابان وجمهورية كوريا والاتحاد الروسي والولايات المتحدة ومقاطعة تايوان الصينية ؛ وكما تستفيد الشركات الأجنبية التي تستثمر في الصين في صناعة مواد إطارات الإطارات من شركائها مثل بلجيكا واليابان وجمهورية كوريا، حيث يعتبر المطاط الطبيعي عنصرًا مهمًا في سلسلة الصادرات.

مع ذلك، بدأت في السنوات الأخيرة الشركات الأجنبية تتجه إلى خارج الصين بسبب عدة عوامل مختلفة، ولكن السبب الرئيسي هو ارتفاع تكلفة العمالة. حيث ارتفعت تكاليف العمالة بسبب التغيرات السكانية والاستراتيجيات الحكومية الجديدة. مع تقدم الصين ارتفعت معها الأجور، بالإضافة إلى زيادة نسبة التقاعد في الصين. ومع سياسة الطفل الواحد انخفض عدد السكان بمقدار 2.4 مليون في عام 2013. حسب مكتب الإحصاء الوطني الصيني ومع زيادة الطلب على العمالة، ارتفعت تكاليف العمالة واتجهت العديد من الشركات إلى استراتيجية الصين زائد واحد **China-Plus-One (procurement bulletin, 2015)**.

IV: استراتيجية الصين زائد واحد (China-Plus-One).

IV -1- فحوى الاستراتيجية: تعتبر استراتيجية **China-Plus-One** أو المعروفة أيضًا باسم**Plus One** ، هي استراتيجية العمل لتجنب الاستثمار في الصين فقط وتنويع الأعمال في بلدان أخرى. حيث على مدار العشرين عامًا الماضية استثمرت الشركات الغربية في الصين، نتيجة لتكاليف الإنتاج المنخفضة، والأسواق الاستهلاكية المحلية الهائلة.

كما أدت التكلفة المتزايدة لممارسة الأعمال التجارية في الصين إلى زيادة تكاليف التشغيل، خاصة بالنسبة للمصنعين. وأصبحت دول الآسيان المجاورة للصين توفر مزايا وفوائد أحسن من الصين في حد ذاتها. تشمل هذه الفوائد التحكم في التكاليف، حيث أن العمال في دول جنوب شرق آسيا أقل تكلفة بشكل عام من الموظفين الصينيين، وتنويع المخاطر، والوصول إلى الأسواق الجديدة في الاقتصادات المجاورة. وأصبح هناك مستوى عالٍ من المخاطرة بالنسبة للمستثمرين في الاقتصاد الانتقالي الصيني، ويكمن الخطر في التغيير الاجتماعي والسياسي. حيث تبحث الشركات متعددة الجنسيات عن دول تتمتع بحكومات مستقرة بشكل كافٍ مثل فيتنام، وإندونيسيا، وماليزيا، وتايلاند، والفلبين، وبنجلاديش، والهند.

بدأت هذه الاستراتيجية في اليابان والولايات المتحدة في وقت مبكر من عام 2008. ومع ذلك، فإن استراتيجية **China Plus One**لديها نصيبها الخاص من الصعوبات، بما في ذلك التنقل في قوانين جديدة، وأسواق جديدة، وتبسيط الأعمال عبر مواقع متعددة.

لم تقلل استراتيجية **China Plus One** في الصين من عدد الشركات المصنعة، ولا الوظائف في التصنيع فقط. بل من معدل النمو بشكل عام كما لاحظنا في الشكل رقم (03)، مما يمنح الاقتصادات الأخرى فرصة للازدهار. على سبيل المثال، تضاعفت أجور العمال الصينيين ثلاث مرات على مدار العقد الماضي. وهو التباين في الأجور الملاحظ في الجدول رقم (01). وهذا يتسبب في قيام الشركات المصنعة بالاستعانة بمصادر خارجية من بلدان لا تزال فيها أجور العمال منخفضة. نتيجة لذلك، كان الاقتصاد الصيني يتباطأ. مما عزز استراتيجية "الصين زائد واحد" حول الاستمرار في استخدام الموارد المخصصة في الصين، مع إضافة أجور أقل إلى هذا المزيج. **(procurement bulletin, 2015)**.

كما تشير الاستراتيجية إلى توسيع سلاسل القيمة العالمية وتعزيز التنويع الاقتصادي من خلال ممارسة الأعمال التجارية الدولية النشطة في الصين التي تقرن استثماراتها بمنشأة ثانية، بشكل عام في اقتصاد آسيوي آخر. تتمثل النتيجة الرئيسية في أن استراتيجية **China-Plus-One** تبدو مفيدة لكلتا الشركتين اللتين تسعيان لأسباب تتعلق بتنويع المخاطر أو تقليل التكلفة أو تجنب الاعتماد المفرط على الصين، بالنسبة للصين تنخفض بها الأجور نتيجة نقص الطلب عليها. وتعمل على إعادة تخصيص الموارد المتاحة، وعلى الاقتصادات المضيفة **Plus-One** التي تكتسب فوائد الاستثمار الداخلي والدخول في سلاسل القيمة العالمية. **(The magazine of the British Chamber of Commerce in Japan, 2011)**

لم يعد الاعتماد على الصين باعتبارها رأس الجسر الوحيد لها في آسيا، بل تعمل الشركات متعددة الجنسيات الآن في أماكن مثل فيتنام وإندونيسيا وتايلاند والهند - وهي استراتيجية تُعرف باسم "الصين زائد واحد". نتيجة لخفض التكاليف، يمكّن هذا النهج الجديد للشركات من تنويع المخاطر واستغلال الفرص في الأسواق النامية. من مميزات هذه البلدان لديها سمعة أقل في التزوير من الصين ؛ وتملك حكومات مستقرة نسبيًا، وتوظف عمالا أصغر سنا وأرخص من الصين.

IV -2- انتشار الاستراتيجية: يمكن للشركات متعددة الجنسيات الغربية في الصين أيضًا الاستثمار في دول مثل فيتنام وإندونيسيا التي قد تكون أقل تطوراً وتكاليف عمالة أقل. تعد إندونيسيا من بين أكثر الدول للترويج لنفسها للغربيين، مع حوافز ضريبية وحملة تسويقية للأجور المنخفضة وقوة العمل المتنامية فيها.

تتجه الشركات القائمة في الصين إلى نشر نشاطاتها خارج الصين مثل الفيتنام واندونوسيا وكموديا من خلال الاتفاقيات التجارية وقواعد المنشأ وتجنب التعريفة الجمركية وتتجه الشركات الصينية العاملة في الإنتاج والتجميع منخفض القيمة إلى فيتنام بسبب ارتفاع التكاليف وزيادة اللوائح في الصين. تم تنفيذ هذه الاستراتيجية المسماة "الصين زائد واحد" من قبل العديد من الشركات في السنوات القليلة الماضية. خاصة مع تزايد المشكلات التجارية بين الصين والولايات المتحدة.

رغم ذلك، يتطلب تبني استراتيجية الصين زائد واحد الكثير من الحذر على سبيل المثال جندت شركة **Dezan Shira & Associates** فريقًا متناميًا من المتخصصين قبل دخول السوق في جميع أنحاء فيتنام، كما يتوفر عمالها على سنوات من الخبرة المشتركة لمساعدة الشركات الأجنبية على التنقل في الفروق الدقيقة للسوق الفيتنامي واختيار المواقع المثلى للاستثمار. والاجابة على أسئلة حول كيفية تقييم متطلبات الاستثمار، ومقارنة المواقع، والاستفادة من قواعد المنشأ في فيتنام **(Shira, 2018)**.

IV -3- أسباب انتشار استراتيجية الصين زائد واجد China-Plus-On :

تراجعت ميزة التكلفة المنخفضة التي حولت الصين إلى مصنع عالمي على مدار العقد الماضي. ومنها تكاليف العمالة، التي كانت عُشر تلك الموجودة في الولايات المتحدة عام 2005، أصبحت الآن حوالي الثلث. هذا بالإضافة إلى ارتفاع التكاليف غير المباشرة، واللوائح البيئية، ومؤخرًا الحرب التجارية الصينية الأمريكية، دفع الشركات العالمية وموردیها إلى البحث عن بدائل أحسن وأنسب في دول الجوار. ساعد هذا التحول البلدان الآسيوية ذات الأجور المنخفضة على تنمية قدرتها التصنيعية وصادراتها، لا سيما في القطاعات كثيفة العمالة مثل المنسوجات والأحذية والإلكترونيات، انظر الشكل رقم (04). بين عامي 2010 و 2017، على سبيل المثال، انخفضت حصة الصين من واردات الملابس الأمريكية بشكل مطرد من 40٪ إلى 33٪، بينما تضاعفت حصة فيتنام أكثر من الضعف. **(Cynthia, Kracht, Juergen, & Stefan, 2019)**.

الشكل رقم (04): حجم الصادرات لبعض المنتجات حسب الدولة (2017).

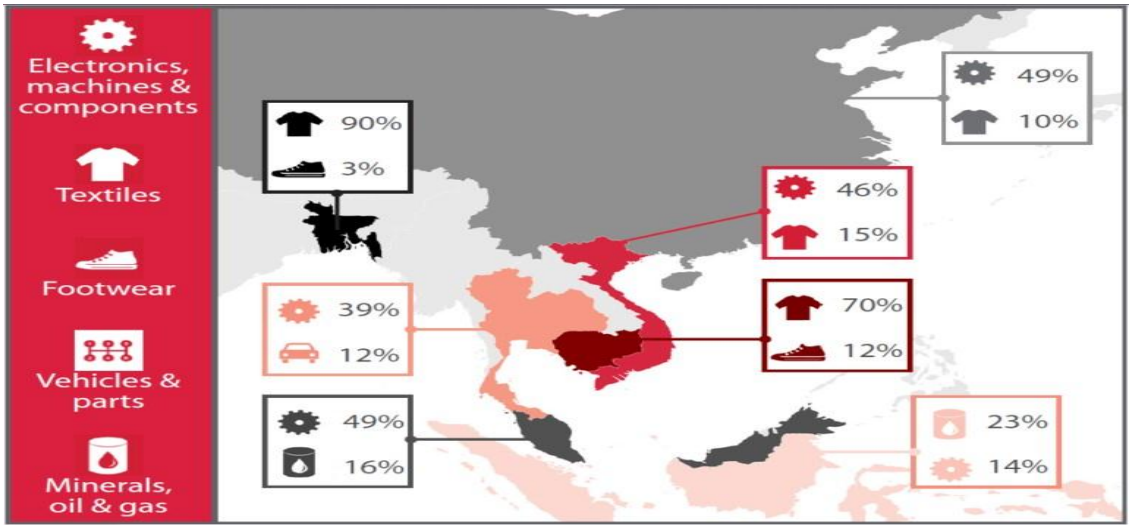

المصدر : (Cynthia, Kracht, Juergen, & Stefan, 2019)

أما الهند فتستورد سلعًا تبلغ قيمتها حوالي 70 مليار دولار من الصين سنويًا، إلى حد كبير في قطاعات مثل السلع الاستهلاكية المعمرة ومكونات السيارات والأدوية والإلكترونيات. تبلغ حصة الصين من إجمالي واردات البلاد حوالي 14٪، وهي ثاني أكبر حصة بعد دول الشرق الأوسط مجتمعة. (Shyam, 2020)

أما فيتنام هي الوجهة المفضلة للمستثمرين الأجانب داخل المنطقة التي تستهدف الآسيان، تليها إندونيسيا وتايلاند وسنغافورة. وهي تتمتع بنمو قوي في الاستثمار الأجنبي المباشر للخدمات المالية - القطاع الآسيوي الأعلى للمستثمرين الأجانب - وفي التصنيع، خاصة المنسوجات ومكونات السيارات. في العامين الماضيين، اجتذب التصنيع مبلغا غير مسبوق من الأموال الصينية، مدفوعا جزئيا بحرب الرسوم الجمركية بين الولايات المتحدة والصين. (سيباستيان و أليكس، 2020).

الجدول رقم (01): مقارنة الحد الأدنى للأجور الشهرية حسب الدول المجاورة للصين وفق أسعار العملات الأجنبية لـ 18 أبريل 2019.

Country	Local Currency	USD
China	CNY 1,000 - 2,420	149 - 361
Indonesia	IDR 1,571,000 - 3,940,973	112 - 280
Thailand	THB 8,008 - 8,580	252 - 270
Malaysia	RM 1,100	264
Cambodia	*(set in USD)*	182
Vietnam	VND 2,920,000 - 4,180,000	125 - 179
Bangladesh	BDT 8,000	95

المصدر: (Cynthia, Kracht, Juergen, & Stefan, 2019).

بدلاً من الاعتماد على الصين باعتبارها رأس الجسر الوحيد لها في آسيا، تعمل الشركات متعددة الجنسيات الآن في أماكن مثل فيتنام وإندونيسيا وتايلاند والهند - وهي استراتيجية تُعرف باسم "الصين زائد واحد". إلى جانب خفض التكاليف، يمكّن هذا النهج الجديد الشركات من تنويع المخاطر واستغلال الفرص في الأسواق النامية. كل هذه البلدان لديها حكومات مستقرة نسبيًا، وتوظف عمالا أصغر سنا وأرخص من الصين.

تنشر الشركات رهاناتها بشكل متزايد، وتضع بعض الموارد في بلدان آسيوية أخرى تقدم أيضًا إمكانات كبيرة. ولكن في حين أن التنويع قد يكون الخيار الرشيد، يجب على الشركات أن تظل على دراية بالتحديات وكذلك فرص العمل في جميع أنحاء المنطقة للاستفادة من سلاسل القيمة العالمية بالشكل الذي يضمن التوزيع العادل للدخل وتحقيق التنمية بهذه البلدان التي تمثل في الاستراتيجية **plus one** .

V- الخلاصة :

خلصت الدراسة إلى أن الشركات المستثمرة في الصين في العقد الأخير عانت من ارتفاع التكاليف الاستثمارية خاصة تكاليف العمالة وزيادة اللوائح التنظيمية الناتجة عن التحول الهيكلي للصين بالإضافة إلى الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، تضاعفت أجور العمال الصينيين ثلاث مرات على مدار العقد الماضي مما جعل هذه الشركات تبحث على أجور أقل في البلدان المجاورة حتى أصبحت هذه الاستراتيجية تسمى الصين زائد واحد. وهذا يتسبب في قيام الشركات المصنعة بالاستعانة بمصادر خارجية من بلدان لا تزال فيها أجور العمال منخفضة. نتيجة لذلك، كان الاقتصاد الصيني يتباطأ. كما مكنت استراتيجية "الصين زائد واحد" الشركات العابرة للقوميات من الاستمرار في استخدام الموارد المخصصة في الصين، مع إضافة أجور أقل إلى هذا المزيج من الدول المجاور مما يمكنها من توزيع استثماراتها واستغلال أمثل للموارد المتاحة. وتعرف هذه الظاهرة باسم سلاسل القيمة العالمية التي تعمل على التنويع الاقتصادي عبر عدة دول تساهم في الدورة الانتاجية. هذه الأخيرة التي من شأنها أن ترفع معدلات النمو بالدول المستضيفة وتحقيق مساوات في توزيع الدخل بين الدول المساهمة في سلاسل القيمة العالمية من خلال تحقيق تعادل في اسعار عوامل الانتاج مثل أجور العمال والتكنولوجيا المستعملة في البلدان التي تتميز بجاذبية أعلى للتنويع الاقتصادي.

ومن آثار استراتيجية China Plus One لم تقلل هذه الاستراتيجية من عدد الشركات المصنعة، ولا الوظائف التصنيع في الصين فقط. بل قللت من معدل النمو في الصين، مما منح الاقتصادات الأخرى فرصة للازدهار.

2.V. مقترحات البحث:

أصبحت استراتيجية الصين زائد واحد متنفس للشركات التي تعاني من ارتفاع تكاليف الأجور في الصين في العقد الأخير، حيث مكنت هذه الاستراتيجية من تحقيق تعادل نسبي لأسعار عوامل الانتاج بين الدول المجاورة وفق نظرية بول ساموبلسن عن طريق المساهمة في سلاسل القيمة العالمية هذه الاخيرة مكنتها من توسيع دائرة التنويع الاقتصادي وتحقيق النمو المستدام في الدول المستضيفة ومن أجل انجاح هذه الاستراتيجية يقترح الباحثون جملة من التوصيات :

- ✓ العمل على إدامة الدورة الاقتصادية بالاعتماد على المشاركة سلاسل القيمة العالمية والاستفادة من الفرص المتاحة في الدول المجاورة التي تملك أعلى جاذبية اقتصادية.
- ✓ تبني استراتيجية التنويع الرأسي والأفقي في الدورة الاقتصادية على شاكلة النماذج الحديثة.
- ✓ تكثيف الدورات التكوينية للمستشارين الاقتصاديين والاستفادة من التكنولوجيا المتطورة في عملية التحليل وبناء الاستراتيجيات المستقبلية للشركات.
- ✓ الاستغلال الأمثل العمالة الماهرة والاستثمار في رأس المال البشري وفق اقتصاد المعرفة.
- ✓ العمل على تبني سياسة احلال الواردات وتشجيع الصادرات .

- الإحالات والمراجع :

1. Cynthia, Kracht, Juergen, K., & Stefan. (2019, 04). *China Plus One in Practice.* Retrieved 03 10, 2021, from https://www.fiducia-china.com/: https://www.fiducia-china.com/china-plus-one-in-practice/
2. Enderwick, P. (2011). A 'China-Plus-One' strategy: The best of both worlds. *HUMAN SYSTEMS MANAGEMENT*, 85.
3. Mauricio , J.-B., & Félix J. , L.-I. (2015). Diversification and control in emerging markets:. elsevier, 16.
4. Nellan, A. (2010, 05). *The China Plus One Strategy: A Signal of the Next Step of China's Economic Development.* Retrieved 03 12, 2021, from The University of Arizona.: https://repository.arizona.edu/handle/10150/146621
5. oxford business group. (2020, 11 18). *How will Covid-19 affect Gulf diversification efforts?* Retrieved 03 10, 2021, from https://oxfordbusinessgroup.com/: https://oxfordbusinessgroup.com/news/how-will-covid-19-affect-gulf-diversification-efforts
6. procurementbulletin. (2015, 11 27). *Understanding the "China, Plus One" Strategy*. Retrieved 03 10, 2021, from https://www.procurementbulletin.com/: https://www.procurementbulletin.com/understanding-the-china-plus-one-strategy/
7. Shira, D. (2018, 12 05). *The China plus One Strategy in Vietnam – Latest Issue of Vietnam Briefing Magazine.* Retrieved 03 10, 2021, from https://www.vietnam-briefing.com: https://www.vietnam-briefing.com/news/china-plus-one-strategy-vietnam-latest-issue-vietnam-briefing-magazine.html/
8. Shyam, A. (2020, 04 30). *India Inc wants the sum of its parts to be 'China Plus One'.* Retrieved 03 10, 2021, from economictimes: https://economictimes.indiatimes.com/news/economy/foreign-trade/india-inc-wants-the-sum-of-its-parts-to-be-china-plus-one/articleshow/75462108.cms
9. The magazine of the British Chamber of Commerce in Japan. (2011). *China Plus One Asia offers much more than just China.* Retrieved 03 10, 2021, from https://bccjacumen.com/: https://bccjacumen.com/china-plus-one/
10. UNTED. (2013). *Investment and trade are increasingly entwined via GVCs.* Switzerland: United Nations Conference.
11. Witchell, S. (2013). CHINA PLUS ONE. *FTI JOURNAL*.

12. الباز, م. (06 10, 2019). *الاقتصاد الصيني... كيف تحولت الصين إلى العملاق الذي نعرفه اليوم.* Retrieved 03 10, 2021, from https://www.abeqtisad.com: https://www.abeqtisad.com/reports/china-economic-history/

13.البنك الدولي .(2020) .*التجارة من أجل التنمية في عصر سلاسل القيمة العالمية* .سياتل واشنطن :البنك الدو لي.

14.البنك الدولي .(10 03 ,2021) .*بيانات البنك الدولي* Retrieved from . https://www.albankaldawli.org/ar/home: https://data.albankaldawli.org/country/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86

15.العباس ,ب & .,أبو شماله ,ن .(2019) .*التنويع الاقتصادي :مدخل لتصويب المسار و إرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية* .الكويت :المعهد العربي للتخطيط.

16.محمد عمر ,ب & .,علم الدين ,ب .(2018) .الاستثمار في اقتصاد المعرفة مدخلاً للتنويع الاقتصادي) .ا .ا . للتخطيط (Ed.) ,*مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية*، 49. p. ,

17.ناصر ,ه .(27 07 ,2017) .*مؤشر هرفندال –هيرشمان Herfindahl-Hirschman Index – HHI*. Retrieved 03 12, 2021, from https://trading-secrets.guru/: https://trading-secrets.guru/%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D8%AA/%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1-%D9%87%D8%B1%D9%81%D9%86%D8%AF%D8%A7%D9%84-%D9%87%D9%8A%D8%B1%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%86-herfindahl-hirschman-index-hhi/#:~:text=%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1%20%D9%8

18.أسماء بللعما ، و دحمان بن عبد الفتاح . (2018). استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 329.

19.عميرة أيمن. (أفريل , 2018). التجارب الحديثة لاستراتيجيات التنويع الاقتصادي في الدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية-دراسة تجربة دول مجلس التعاون الخليجي. المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية(العدد 01)،ص 123.

20.سفيان الشارف بن عطية ، و بوحفص حاكمي . (2018). التنويع الإقتصادي في الجزائر :دراسة قياسية لتأثير القطاعات الأساسية خارج المحروقات. *مجلة دفاتر اقتصادية*، 324.

21.شحادة سيباستيان ، و إروين هنت أليكس. (16 مايو, 2020). *الاستثمار النشط في آسيا يلاحق الفرص خارج الصين*. تاريخ الاسترداد 10 06, 2021، من https://www.aleqt.com/2020/05/15/article_1828486.html

22.دريفة سلايمية ، صليحة بوزيد ، و حياة بن زيرية. (03, 2020). صعود الصين الاقتصادي وتأثيره على سوق النفط. تاريخ الاسترداد 06 06, 2021، من researchgate: https://www.researchgate.net/publication/339698116_swd_alsyn_alaqtsady_wtathyrh_ly_swq_alnft

23. CGTN 01, 2020 20) .). نصيب الفرد الصيني من الناتج المحلي الإجمالي يتجاوز 10 ألف دولار أمريكي، ما الذي ستجلبه "الإنجازات العظيمة"؟ تاريخ الاسترداد 10 06, 2021، من :https://arabic.cgtn.com/ https://arabic.cgtn.com/n/BfJAA-EA-FAA/DAcaAA/index.html